



التعليم الموازي غير الرسمي قراءة في ظاهرة الدروس الخصوصية وتداعياتها على النظام التربوي

أ.د سعاد احمد مولى

الجامعة المستنصرية /كلية الآداب /قسم علم النفس

suadmola66@gmail.com

الملخص

لقد أضحت ظاهرة الدروس الخصوصية من أبرز السمات المميزة للواقع التربوي المعاصر، حيث شهدت في السنوات الأخيرة انتشاراً واسعاً نتيجة تراكم إصلاحات تربوية متكررة اتسمت بغياب التخطيط العلمي الدقيق. وقد انعكس ذلك في صورة أزمة حقيقية تمثلت في تراجع ثقة المتعلمين وأوليائهم بالمؤسسة المدرسية، الأمر الذي دفع جميع الأطراف الفاعلة في العملية التعليمية، من معلمين ومتعلمين، إلى البحث عن بدائل تعويضية، فقد وجدوا في الدروس الخصوصية المخرج المناسب لتلبية احتياجاتهم. فالتألم وولي أمره باتا ينظران إليها بوصفها وسيلة أساسية لضمان التحصيل الدراسي، بينما أصبحت بالنسبة للمعلم قناة إضافية لتحسين دخله المادي.

إن تزايد الاعتماد على هذا النمط من التعليم الموازي يثير إشكاليات متعددة، لعل أبرزها تراجع المدرسة عن أداء وظيفتها الجوهرية في مجال التنشئة الاجتماعية، وإحالة هذه المسؤولية إلى مؤسسات غير رسمية قد تسهم في غرس منظومات قيمية لا تتسجم بالضرورة مع الأهداف التربوية الوطنية. كما أن سعي المعلم وراء تحقيق مكاسب مادية على حساب رسالته التربوية يُضفي إلى تفويض مكانة المدرسة كمؤسسة تنموية، ويضع المصداقية المهنية للمعلم موضع مساءلة، وهو ما يستدعي طرح تساؤلات جادة حول دوافع لجوء أساتذة يتمتعون بظروف وظيفية محترمة إلى ممارسة هذا النشاط بوصفه استراتيجية بديلة لزيادة مواردهم المالية. خلاصة القول، يتضح أنّ ظاهرة الدروس الخصوصية لم تنشأ بمعزل عن الواقع التربوي والاجتماعي، وإنما جاءت نتيجة تفاعل جملة من العوامل المتداخلة. فقد ساهمت دوافع المتعلم الفردية، وضعف تأهيل بعض المعلمين، ونفاص المناهج الدراسية والبرامج التعليمية، إلى جانب قصور نظم التقويم وبناء الاختبارات، في ترسيخ هذه الظاهرة، ولا سيما في صفوف تلاميذ الأقسام النهائية. كما كان للأسرة ووسائل الإعلام الحديثة دور فاعل، بشكل مباشر أو غير مباشر، في تغذيتها وانتشارها. ومن ثمّ، فإنّ هذه الظاهرة تعكس خللاً بنيوياً في المنظومة التعليمية والمحيط الاجتماعي على حد سواء، الأمر الذي يستوجب تحليلاً معمقاً لانعكاساتها واقتراح سبل معالجتها.

وانطلاقاً من الدراسة الحالية حول هذه الظاهرة، وما أفرزته من تداعيات على صورة المدرسة والمعلم معاً، أمكن التوصل إلى مجموعة من التوصيات العملية التي قد تسهم في الحد من تفاقم الظاهرة وتقليص آثارها السلبية، باعتبارها تمثل تهديداً مباشراً لمكانة المدرسة الرسمية وتزيد من الأعباء المادية على الأسرة. ومن أهم هذه توصيات:

التأكيد على ضرورة الارتقاء بنوعية تكوين المعلمين عبر تزويدهم بمهارات واستراتيجيات فعّالة لإدارة الموقف التعليمي، مع إعادة النظر في فلسفة التربية باعتبارها مشروعاً مجتمعياً لبناء الإنسان. كما توصي بتوجيه الجهود الإدارية نحو خدمة المتعلم من خلال بيئة تعليمية ملائمة، ومعالجة مشكلات الاكتظاظ وكثافة المقررات، إلى جانب مراجعة المناهج وتطويرها بما ينسجم مع متطلبات سوق العمل. وفي السياق ذاته، تدعو الدراسة إلى فرض ضوابط قانونية على مراكز الدروس الخصوصية، وتحسين الوضعية المادية للمعلم وربط ترقّيته بمستوى تحصيل طلابه، فضلاً عن تطوير نظام التقويم والامتحانات بما يحقق العدالة والموضوعية الكلمات المفتاحية: الدروس الخصوصية ، التعليم الموازي غير الرسمي



Non-Formal Parallel Education: An Analysis of the Private Tutoring Phenomenon and Its Implications for the Educational System

Prof. Dr. Suad Ahmed Moula

Mustansiriya University/ college of Art/ Department of psychology

suadmola66@gmail.com

Abstract

The phenomenon of private tutoring has become one of the most prominent features of contemporary educational reality, witnessing widespread growth in recent years due to successive educational reforms characterized by a lack of precise scientific planning. This situation has resulted in a genuine crisis reflected in the decline of learners' and their parents' trust in formal schools, prompting all stakeholders in the educational process—teachers and students alike—to seek compensatory alternatives. Private tutoring has emerged as the available solution to meet these needs, with students and their parents perceiving it as an essential means to ensure academic achievement, while teachers view it as an additional channel to improve their income.

The increasing reliance on this form of parallel education raises several issues, foremost among them being the retreat of schools from their core function in socialization, transferring this responsibility to non-formal institutions that may instill value systems not necessarily aligned with national educational objectives. Moreover, teachers' pursuit of financial gains at the expense of their educational mission undermines the school's role as a developmental institution and puts professional credibility at stake. This situation raises serious questions regarding why teachers, even those with stable positions, resort to private tutoring as a strategy to supplement their income.

In summary, the private tutoring phenomenon did not emerge in isolation from the educational and social context; rather, it resulted from the interaction of multiple interrelated factors. Individual student motivations, insufficient teacher training, deficiencies in curricula and educational programs, and shortcomings in assessment systems have all contributed to the entrenchment of this phenomenon, particularly among students in final-year classes. Families and modern media have also played a direct or indirect role in its proliferation. Consequently, this phenomenon reflects structural shortcomings in both the educational system and the broader social environment, necessitating in-depth analysis of its implications and the development of mitigation strategies.

Based on the current study of this phenomenon and its effects on both schools and teachers, a set of practical recommendations has been proposed to help limit its expansion and reduce its negative consequences. Key recommendations include enhancing the quality of teacher training by equipping them with effective skills and strategies for managing educational situations, rethinking the philosophy of



education as a societal project aimed at human development, directing administrative efforts toward serving learners through an appropriate learning environment, addressing overcrowding and heavy curricula, and revising and developing curricula in line with labor market requirements. Additionally, the study calls for the implementation of legal regulations for private tutoring centers, improving teachers' financial conditions and linking their promotion to students' academic performance, as well as developing a fair and objective assessment and examination system.

Keywords: Private tutoring, Non-formal parallel education

المقدمة

يُعد التعليم ركيزة أساسية في تطور المجتمعات وازدهارها، إذ يشكل أحد الأعمدة الجوهرية للنظم التربوية المعاصرة، كما يُعتبر مؤشراً مهماً من مؤشرات التنمية المستدامة. وقد أصبحت المناهج الدراسية، والخطط التربوية، والوسائل التعليمية، وأدوات إدارة الفعل التربوي من أبرز الدعائم التي تستند إليها المؤسسات التعليمية في سعيها لتحقيق أهدافها المنشودة.

فقد مرت الدروس الخصوصية بتحويلات واضحة في طبيعتها وأهدافها، إذ كانت في بداياتها وسيلة علاجية لإعادة الشرح ورفع مستوى الطلاب الضعفاء، فيما عُرف شعبياً بعملية "يتقوى"، ثم أصبحت مرتبطة بالأسر الميسورة التي سعت من خلالها إلى تحسين مستويات أبنائها وضمان التحاقهم بكليات القمة. ومع مرور الوقت تحولت إلى عادة اجتماعية شملت مختلف الفئات، فتوسع نطاقها من مادة أو مادتين إلى جميع المواد تقريباً، وانتقلت من التركيز على السنوات النهائية إلى جميع المراحل الدراسية ابتداءً من الابتدائية وحتى الجامعة. كما تغير الموقف النفسي والاجتماعي منها، فبعد أن كان الطالب يخفي لجوؤه إلى الدروس الخصوصية باعتبارها دليل ضعف، أصبح اليوم يتباهى بها ويعتبرها أمراً طبيعياً. (حسان و آخرون، ٢٠٠٧، صفحة ٥٠)

مشكلة البحث

قد شهدت الساحة التربوية في السنوات الأخيرة تزايداً ملحوظاً في الإقبال على مراكز الدروس الخصوصية، إذ باتت تستقطب التلاميذ على اختلاف مراحلهم التعليمية ومستوياتهم الدراسية. وقد أسهم هذا الواقع في تحويل العملية التعليمية إلى نشاط يركّز على الحفظ والتلقين أكثر من تنمية الفهم والقدرات الفكرية، مما أفرغ رسالة التعليم السامية من جوهرها، وأدى إلى التعامل معه بوصفه سلعة تُباع وتُشترى. (سني و يحيوي، ٢٠٢٠، صفحة ٢٢٤)

وقد برزت ظاهرة الدروس الخصوصية كإحدى الإشكاليات الكبرى التي يواجهها النظام التعليمي المعاصر، نظراً لكونها قضية متعددة الأبعاد: اجتماعية وتربوية وأخلاقية واقتصادية في آن واحد. إذ فرضت هذه الظاهرة نفسها على المنظومة التعليمية وأصبحت تمثل أحد المعوقات الأساسية التي تحول دون اضطلاع المدرسة بوظيفتها الجوهرية وتحقيق أهدافها.

ومن الملاحظ أن هذه الظاهرة لا تقتصر على الدول النامية فحسب، بل تمتد أيضاً إلى الدول المتقدمة. كما أنها لم تعد مرتبطة فقط بالتلاميذ المقبلين على الامتحانات النهائية أو المصيرية، بل توسع نطاقها ليشمل مختلف المراحل الدراسية، بما في ذلك المرحلة الابتدائية. وبينما تتباين المواقف بين مؤيد ومعارض لها، فإن الدروس الخصوصية لا تزال في اتساع مستمر. فالمؤيدون ينظرون إليها باعتبارها وسيلة لإنقاذ التلاميذ، في ظل حالة الوهن التي أصابت المدرسة نتيجة الإصلاحات التربوية المتكررة وغير المدروسة، وكذلك بسبب تراجع ثقة أولياء الأمور والطلبة أنفسهم بالمؤسسة التعليمية الرسمية جراء ضعف المستوى المهني لبعض المعلمين، وما يُنظر إليه من جشع في السعي وراء مكاسب مادية غير مشروعة.



فقد ازدادت أهمية الدروس الخصوصية في السنوات الأخيرة، وأصبحت تحظى باهتمام متزايد من قبل أولياء الأمور على اختلاف أوضاعهم الاقتصادية، حيث يخصصون لها جزءاً من ميزانية الأسرة بهدف تذليل العقبات التي تعترض التحصيل الدراسي لأبنائهم، وتزويدهم بالوسائل الضرورية لتعويض ما تعجز المدرسة الرسمية عن توفيره، (المسعود، ٢٠١٥، صفحة ٢٧٢) وذلك في محاولة لمعالجة النقص المسجلة في أدائهم التعليمي. فيسعى أولياء الأمور في الغالب إلى إلحاق أبنائهم بالدروس الخصوصية طمعاً في تمكينهم من تحصيل الرصيد المعرفي اللازم الذي يؤهلهم للنجاح، لاسيما في الامتحانات النهائية والمصيرية، مهما بلغت التكاليف المادية المترتبة عن ذلك. غير أن المعارضين يرون في هذه الدروس استنزافاً لجهد المتعلم، ومساهمة في إضعاف ملكات الإبداع والتفكير النقدي لديه، عبر استبدالها بالاتكالية والكسل وفقدان الثقة بالقدرة على مواجهة المشكلات. كما يعتبرونها عبئاً إضافياً على ميزانية الأسرة، فضلاً عن أثرها السلبي على طبيعة العلاقة التربوية بين المعلم وتلامذته.

ويُرجع باحثون آخرون تفاقم هذه الظاهرة في السنوات الأخيرة إلى تصاعد النزعة الاستهلاكية، وطغيان القيم المادية على القيم التربوية والمعنوية في ظل سياسات الانفتاح وتوجه المجتمعات نحو ثقافة السوق. وفي هذا السياق، ينشغل كثير من الآباء بالسعي المتواصل لتأمين متطلبات الحياة المادية المتزايدة، على حساب أدوارهم الجوهرية في التنشئة الاجتماعية لأبنائهم، والتقصير في متابعة مستوياتهم الدراسية ومساعدتهم على تجاوز صعوبات التعلم. كما يسهم تفشي الفساد حتى بين بعض العاملين في قطاع التربية في تأزيم الوضع، إذ دفعهم الجشع المادي إلى التنصل من رسالتهم التربوية الأصيلة، وتغليب المكاسب المادية على المسؤولية الأخلاقية والمهنية.

إن انصراف المعلم عن دوره التربوي والتكويني، وانشغاله بتحقيق عائد مالي عبر الدروس الخصوصية، يضع المؤسسة التعليمية في مأزق حقيقي. فغياب التلميذ عن المدرسة وهجره لها يفضي إلى إهدار قيمتها كمؤسسة تنموية، ويجعلها مهددة بفقدان مصداقيتها في نظر المجتمع. وبذلك، يبرز التحدي الأخطر الذي تفرضه هذه الظاهرة، والمتمثل في تحويل الدروس الخصوصية إلى بديل شبه رسمي للتعليم المدرسي، بحيث يصبح دور المدرسة هامشياً لا يبرره سوى منح الشهادات الرسمية. (حسان و آخرون، ٢٠٠٧، صفحة ٥٠) وانطلاقاً من خطورة هذه الظاهرة وانتشارها المتسارع، جاءت هذه الدراسة محاولة للكشف عن أبرز العوامل المؤدية إليها، والوقوف على أهم انعكاساتها على الفرد والمجتمع والنظام التعليمي. (سني و يحيوي، ٢٠٢٠، صفحة ٢٢٤) ومن هنا كانت تساؤلات الدراسة كالتالي: ما هي أهم الأسباب التربوية والاجتماعية التي أدت إلى انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية؟ وماهي انعكاسات هذه الظاهرة على النظام التعليمي والأسرة والمجتمع بصفة عامة.

تعريف الدروس الخصوصية.

يعرفها (ابراهيم، ١٩٩٦) "هي كل مساعدة أو جهد تعليمي إضافي يحصل عليه الطالب منفرداً أو مع مجموعة من الطلاب ممثلاً في شرح محتوى المقرر الدراسي من خلال لقائه بمدرس خصوصي في مكان ما خارج المدرسة و غير مرتبط بخطة الدراسة في مقابل أجر مادي متفق عليه بين لطالب والمدرس". (ابراهيم، ١٩٩٦، صفحة ١٤٢)

كما يعرفها (اللقاني، ١٩٩٩) بأنها "جهد يقوم به المعلم لتدريس بعض التلاميذ خارج الصفوف الدراسية المدرسية، وقد تكون فردية أو في مجموعة صغيرة". (اللقاني و الجمل، ١٩٩٩، صفحة ١٣٧)

أهم أسباب انتشار الدروس الخصوصية

❖ فلسفة النظام التعليمي نفسه

إذ ما زال هذا النظام قائماً على الحفظ والاسترجاع الآلي باعتبارهما الغاية النهائية للتعليم، مما انعكس على وظيفة المدرسة التي اقتصر على تزويد الطلاب بالمعلومات ومنحهم شهادات تثبت ما حفظوه. وبهذا أصبحت المدرسة مؤسسة شكلية تركز على الشهادة أكثر من تنمية التفكير والإبداع، وهو ما فتح المجال أمام المعلم الخصوصي لمنافستها عبر تقديم الشرح والتبسيط المباشر للمواد الدراسية، باعتبار أن المطلوب من



الطالب في النهاية هو استيعاب المعلومات وحفظها ثم استرجاعها في ورقة الامتحان. وفي ظل هذا الواقع تراجعت العمليات الإبداعية والابتكارية، وتزايد الاعتماد على الدروس الخصوصية كبديل عملي للمدرسة الرسمية. (حياة، ٢٠١٤، الصفحات ١٤٢-١٤٣)

❖ الطالب

أن الطالب يمثل أحد العوامل المهمة في انتشار الدروس الخصوصية، سواء من خلال الأسباب المرتبطة به شخصياً أو تلك الخارجة عن إرادته. فمن جهة، قد تدفعه عوامل ذاتية إلى اللجوء للدروس الخصوصية مثل عدم انتظامه في الحضور، ضعف التزامه أثناء الحصة، أو رغبته في الحصول على مجموع مرتفع، إضافة إلى اعتياده على الدروس الخصوصية منذ الصغر، أو رغبته في بدء المذاكرة مبكراً، أو تقليده لأقرانه باعتبارها "موضة" اجتماعية، فضلاً عن بعض الظروف الصحية والنفسية كالقلق والتوتر من الامتحانات. كما قد تنشأ دوافع أخرى تتعلق بالمعلم نفسه كضعف قدرته على الشرح وضبط الفصل وعدم مراعاة الفروق الفردية، أو ترتبط بالأسرة سواء عبر إصرارها على إلحاق أبنائها بالدروس الخصوصية خاصة في الأسر الميسورة، أو بسبب غياب بيئة مناسبة للمذاكرة نتيجة مشكلات أسرية أو عجز الأبوين عن متابعة الأبناء أكاديمياً. ومن ثم، فإن لجوء الطالب للدروس الخصوصية قد يكون في بعض الحالات مبرراً من الناحية الواقعية، لكن بشرط وجود ضوابط تحد من آثارها السلبية.

❖ المعلم

المعلم يُعد حجر الزاوية والركيزة الأساسية لأي نظام تعليمي، فمهما طُورت طرق وأساليب التعليم، أو أُضيفت موضوعات جديدة للمناهج، وزُودت المدارس بأحدث الأجهزة والتقنيات، فإن نجاح العملية التعليمية يبقى مرتبطاً بوجود معلم كفء ومخلص. وتجدر الإشارة إلى أن المعلم، باعتباره إنساناً يمارس عمله لقاء أجر، يتأثر بالظروف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، والتي تنعكس بدورها على أدائه داخل الصف، وقد ساهمت هذه الظروف بشكل أو بآخر في انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية. ومن أبرز هذه الأسباب ضعف انتماء بعض المعلمين للمهنة وأخلاقياتها، مما يدفعهم إلى التقصير في أداء واجباتهم والتواني في شرح الدروس، بل قد يصل الأمر إلى إجبار الطلاب على الالتحاق بالدروس الخصوصية بهدف الحصول على دخل مادي إضافي نظراً لانخفاض الرواتب مقارنة بمهن أخرى، إضافة إلى انخفاض المستوى العلمي لبعض المعلمين، مما يدفع الطلاب إلى اللجوء إلى معلمين خصوصيين آخرين. (حسان و واخرون، ٢٠٠٧، صفحة ٥٠) وربما يعود ذلك أيضاً إلى عدم رضا المعلم عن الأجر الذي يتقاضاه في المدرسة، إذ يُعد المبلغ الذي يدفعه التلميذ شهرياً مقابل الدروس الخصوصية مبلغاً لا يُستهان به. (فراشات و طايبي، ٢٠١٨، صفحة ٩)

ومن بين الأسباب المتعلقة بالمعلم يمكن ذكر ما يلي:

١- إهمال بعض المعلمين للتعليم الرسمي والعمل على ترسيب عدد من الطلاب في الامتحانات، حتى يضطروا للالتحاق بالدروس الخصوصية معه.

٢- لجوء بعض المعلمين إلى تعقيد المادة الدراسية التي يدرسها في الفصل الدراسي، أو زيادة صعوبة الامتحانات الشهرية لإظهار الطلاب غير قادرين على فهم المادة الدراسية، وبالتالي إلزامهم بالالتحاق بالدروس الخصوصية. (عفانه و العاجز، ١٩٩٩، الصفحات ٧٠-٧١)

❖ أولياء الأمور

قد يُعتقد أحياناً أن الأسرة لا تلعب دوراً في انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية، إلا أن هذا الاعتقاد غير دقيق، إذ أصبحت الأسرة عاملاً مساعداً في تفشي هذه الظاهرة، سواء توافق ذلك مع ظروفها أم لم يتوافق. فرغم ما تتحمله الأسرة من أعباء مالية ونفسية نتيجة الدروس الخصوصية، إلا أن هذه الظاهرة مستمرة في الانتشار. وتشير دراسة بعنوان "أزمة المدرسة الثانوية العامة" إلى أن أبرز الأسباب التي تدفع أولياء الأمور إلى اللجوء للدروس الخصوصية لأبنائهم تتمثل في:

* اعتماد الأسرة على الدروس الخصوصية لضمان التفوق الدراسي وتحقيق المجاميع العالية، خاصة في ظل



المنافسة الشديدة بين الطلاب.
* انشغال الوالدين بأعمالهم وقلة متابعتهم لأبنائهم داخل المدرسة، ما يدفعهم للاعتماد على المدرس الخصوصي لتولي هذه المهمة.
* ضعف ثقة أولياء الأمور في فاعلية الدور الذي تؤديه المدرسة.
* التباين ببعض أولياء الأمور باستقدام أفضل المعلمين لتدريس أبنائهم في المنزل، اعتقاداً منهم بأن ذلك يعزز مكانتهم الاجتماعية ويضمن التحصيل الدراسي الأمثل.
❖ **المدرسة والإدارة المدرسية**

تتوقف جودة العملية التعليمية على قدرة المدرسة على توفير بيئة تربوية ملائمة لنمو الطلاب وتنمية مهاراتهم، فضلاً عن قدرتها على الابتكار والتجديد المستمر. ومن المفترض أن تمثل المدرسة مؤسسة متعددة الوظائف، حيث توفر للطلاب فرص التعلم واكتساب المعرفة، وتلبي ميولاتهم ورغباتهم، وتستوعب أنشطتهم وهواياتهم، لتصبح بذلك بيئة جاذبة يقضي الطلاب فيها أوقات فراغهم ويجدون فيها حلولاً لمختلف المشكلات التعليمية والشخصية.

إلا أن الواقع الفعلي في مدارسنا يشير إلى تقيد المدرسة بدورها الأكاديمي التقليدي، حيث أصبحت مجرد الجهة الرسمية المخولة قانونياً لإصدار الشهادات، مما حدّ من قدرتها على أداء وظائفها التنموية الشاملة. كما أن ضعف إدراك الإدارة المدرسية لدورها التربوي يشجع الطلاب على اللجوء إلى الدروس الخصوصية، باعتبارها وسيلة لتحسين نتائج المدرسة ورفع نسب النجاح في نهاية العام، وبالتالي كسب رضا المسؤولين. ومن بين العوامل التي أدت إلى انعزال المدرسة عن دورها الجاذب للطلاب وارتفاع ميلهم نحو الدروس الخصوصية:

* كثافة الفصول الدراسية، ما يحد من قدرة الطلاب على الاستفادة المثلى من الدروس داخل الصف.
* المناخ المدرسي الصارم وغياب وسائل التحفيز والتشويق، إضافة إلى قلة الأنشطة التي تشجع على الإبداع والمبادرة.

* ضعف توظيف التكنولوجيا الحديثة في العملية التعليمية، مما يقلل من فاعلية المدرسة ويحد من دورها التربوي. (حسان و آخرون، ٢٠٠٧، صفحة ٥٠)

❖ **الامتحانات**

تعدّ الامتحانات أحد العوامل الرئيسية التي ساهمت في انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية، ويعود ذلك إلى اعتمادها المعيار الأساسي لتقويم الطلاب، على الرغم من أنها غالباً تركز على الحفظ والاستظهار ولا تقيس المهارات والاتجاهات التي يكتسبها الطلاب، ولا تنمي لديهم روح التفكير النقدي والابتكار والاعتماد على الذات. (السورطي، ٢٠٠٩، صفحة ٢٠) وقد أصبحت الامتحانات في كثير من الأحيان غاية في حد ذاتها، بدل أن تكون وسيلة لتقييم التعلم، إذ أدى المبالغة في تقدير قيمتها وأهميتها، إضافة إلى الضجة الإعلامية المصاحبة لها وما يوّد ذلك من قلق وتوتر، إلى لجوء أولياء الأمور إلى البحث عن بدائل لضمان التفوق الدراسي لأبنائهم، فكانت الدروس الخصوصية الخيار الأبرز، حيث تساعد الطلاب على إتقان مهارات النجاح وتزويدهم بأساليب فعّالة لاجتياز الامتحانات.

❖ **المنهج والكتاب المدرسي**

يمثل المنهج والكتاب المدرسي التجسيد العملي للمادة التعليمية ويشكلان الأداة الأساسية لتحقيق الأهداف التربوية المعلنة والضمنية، إذ يُعد الكتاب المدرسي ركناً رئيسياً في العملية التعليمية، كونه يؤثر في تكوين شخصية التلاميذ فكرياً ونفسياً. ومع ذلك، لوحظ وجود شكاوى متكررة من بعض التلاميذ وأولياء أمورهم حول صعوبة المنهج وغموض محتوى الكتاب، بالإضافة إلى دمج بعض الصفوف مثل الثاني والثالث في بعض المواد الدراسية، مما يزيد من صعوبة الفهم. كما أن تصميم بعض المواد بعيداً عن مصلحة الطالب يؤدي إلى صعوبة استيعابها بالشكل المطلوب، ويزيد من شعور التلاميذ بالقلق تجاه الامتحانات في نهاية



العام، الأمر الذي دفعهم إلى اللجوء إلى وسائل أخرى لتحقيق الهدف الأساسي من التعلم، وهو التمكن من المادة، فبرزت الدروس الخصوصية كخيار يلبي هذه الحاجة. (ابراهيم، ١٩٩٦، صفحة ١٤٧)

الدروس الخصوصية في ظل العولمة وثقافة السوق

تعد ظاهرة التغير الاجتماعي عاملاً ملازمًا لكل الظواهر الاجتماعية، إذ تُعد المحرك الأساسي لها، نظراً لأن المجتمع البشري يخضع لتغير مستمر يمثل سمة أساسية للوجود الاجتماعي. ومن هذا المنطلق، أدى التغير في الأدوار الاجتماعية إلى تحول وظيفة المدرسة من مؤسسة تربوية تهتم بتعليم النشء إلى مؤسسة تعاني من تهمة الطلاب نتيجة تدني جودة التعليم وانخفاض المستوى العلمي لبعض المعلمين، مما يدفع الطلاب إلى اللجوء إلى معلمين خصوصيين، ويعرضهم وأولياء أمورهم أحياناً للاستغلال المالي. وبهذا، تصبح الدروس الخصوصية ظاهرة اجتماعية مدعومة بظروف اقتصادية وسياسية واجتماعية معقدة.

ويتمثل التحدي في أن هذه الظاهرة تُضعف مكانة المدرسة كمؤسسة تربوية تعليمية، حيث يفقد الطلاب وأولياء أمورهم الثقة في نوعية التعليم وجودته نتيجة انخفاض الكفاءة المهنية لبعض المدرسين، ما يجعل اللجوء إلى الدروس الخصوصية ليس مجرد وسيلة لتدارك النقص، بل للأسف حلاً بديلاً عن نظام تعليمي متدهور، حيث أصبحت المدرسة مجرد مكان لحضور التلاميذ وانصرافهم دون فائدة. وما يزيد الوضع سوءاً هو الانتشار الواسع للدروس الخصوصية، التي تحولت إلى ظاهرة مرضية تُعيق تطور النظام التعليمي، وتوسع نطاقها يؤدي إلى تدهور هذا النظام، ويهدد مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ومجانية التعليم، رغم التزامات الدولة المستمرة بالإففاق على التعليم. (حسان و واخرون، ٢٠٠٧، صفحة ٥٠)

من أهم هذه التوصيات والمقترحات :

- ١- العمل على تكوين نوعي للمعلمين يزودهم بمهارات بيداغوجية واستراتيجيات فعّالة لإدارة الموقف التعليمي.
- ٢- إعادة النظر في فلسفة التربية والتعليم بوصفها مشروعاً مجتمعياً لبناء الإنسان.
- ٣- توجيه الجهود الإدارية نحو خدمة المتعلم وتوفير بيئة تعليمية ملائمة ترفع من مستوى تحصيله الدراسي.
- ٤- معالجة مشكلات الاكتظاظ في الصفوف الدراسية وكثافة المقررات نظراً لآثارها السلبية على كل من المعلم والمتعلم.
- ٥- مراجعة محتوى المناهج الدراسية وتطويرها بما ينسجم مع متطلبات سوق العمل وآفاق المستقبل.
- ٦- فرض ضوابط ورقابة قانونية على المراكز التي تقدم الدروس الخصوصية.
- ٧- تحسين الوضعية المادية للمعلم بما يحد من انخراطه في أنشطة موازية.
- ٨- ربط مسار الترقيّة الوظيفية للمعلم بمستوى تحصيل طلابه.
- ٩- تطوير نظام التقييم والامتحانات بما يحقق العدالة والموضوعية.

Funding

This research received no specific grant from any funding agency in the public, commercial, or not-for-profit sectors

Conflict of Interest

The authors declare that there is no conflict of interest regarding the publication of this paper

Acknowledgments

The authors would like to extend their heartfelt thanks to institution, for the moral support provided during the course of this research. The encouragement and guidance provided by the institution have helped tremendously in completing this research.

References



ابراهيم ،عبد العظيم عبد السلام، ١٩٩٦:الدروس الخصوصية في ضوء نظام الثانوية العامة الجديدة الواقع الجديد والمستقبل ،مستقبل التعليم في الوطن العربي بين الاقليمية والعالمية ،المؤتمر العلمي ، مجلد ٣، جامعة حلوان، مصر
حسان ،حسن محمد وآخرون، ٢٠٠٧، التربية وقضايا المجتمع المعاصرة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية .
حياة ، كبار ، ٢٠١٤، الدروس الخصوصية ودورها في تراجع مصداقية المعلم، رسالة ماجستير ،جامعة الجزائر ، الجزائر .
السورطي ،يزيد عيسى.2009 ، السلطوية في التربية العربية.مجلة عالم المعرفة .الكويت :المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
سني، براهيم ويحياوي ،نجاه ، ٢٠٢٠ ، ظاهرة تسليع التعليم بين العوامل الاجتماعية والتربوية . مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي ، المجلد 7 ، العدد ٣
المسعود ، طلحة ، (٢٠١٥) ، الدروس الخصوصية (الأسباب ، آثار الممارسة، والعلاج).مجلة تطوير العلوم الاجتماعية لجامعة جلفة ، مجلد ٨ ، العدد ١
عفانة ،عزو إسماعيل، والعاجز، فؤاد علي.١٩٩٩ .ظاهرة انتشار الدروس الخصوصية بالمرحلة الثانوية في محافظة غزة أسبابها وعلاجها.مجلة التربية الحكومية، المجلد 2 ، العدد ١
فرشان، لويزة وطايبي، فريدة .٢٠١٨.الدروس الخصوصية.مدى انتشار الظاهرة ووصفها .مجلة بحث وتربية،المجلد ٨ العدد ٢ ،الجزائر
اللقاني ،أحمد حسين وعلي أحمد الجمل،1999،معجم المصطلحات التربوية المعرفة في المناهج وطرق التدريس، عالم الكتب ،القاهرة ،ط2 .